

أثر القرض الاستهلاكي في الودائع الادخارية والاستثمارية والثابتة

محمد فلاق، ومحمد صبري بن هارون*

Abstract

Many experts on Islamic economics have tried to find solutions to the practical problems facing Islamic banks in order to ensure their survival in the face of the dominant interest-based financial systems. In the last few years, two positions have emerged among Muslim economists: 1. One that encourages credit activities since Islamic banks do not charge any interest on that, such as deferred sales which boost consumption of both necessary and luxurious goods. 2. The other calls upon Islamic banks to engage in investment based on *muḍārabah* (commendo) and *mushārakah* (partnership). Both views have their grounds and evidences. This article attempts to reconcile these two views, given the fact that they generally agree on the importance of all types of deposits as the basis of banks' mediatory activity. The article has shown the relationship between deposits and consumes loans through analysis and comparison. Based on case studies comprising of a number of conventional and Islamic banks and finance houses as well as Islamic windows in Malaysia throughout a considerable period of time, the article has demonstrated that there is an inverse relationship between consumer loans and deposits: the rise of consumer loans has a correlation with the growth of deposits and vice versa.

* محمد فلاق، ماجستير في الشريعة، الجامعة الوطنية الماليزية. والدكتور محمد صبري بن هارون، أستاذ مساعد

بكلية الدراسات الإسلامية، ونائب مدير مركز الدراسات العامة، الجامعة الوطنية الماليزية.

مستخلص البحث

حاول الكثير من المهتمين بالاقتصاد الإسلامي إيجاد حلول للكثير من المشاكل الواقعية التي صادفتها وتصادفها المصارف الإسلامية من أجل ضمان بقائها في وجه طغيان النظم المالية الربوية. وقد ظهر في السنوات الأخيرة رأيان اقتصاديان: أحدهما يشجع العمل الائتماني مادامت البنوك الإسلامية لا تأخذ عليه فوائد، كأشكال البيوع المؤجلة التي تدعم الاستهلاك سواء أكان ضرورياً أو ترفيهياً، والآخر يطالب المصارف بالتزام المنهج الاستثماري القائم على المضاربة والمشاركة. ولكل رأي أسسه وحججه. من هنا حاول البحث التقريب العلمي بين الرأيين، حيث يتفق الرأيان عموماً على أهمية الودائع بكل أنواعها لكونها أساس العمل الواسطي. وقد قام الباحث ببيان العلاقة بين الودائع والقروض الاستهلاكية، وبالتحليل والمقارنة بين القروض الاستهلاكية والودائع أثبت البحث وجود علاقة عكسية وفي فترات متعددة، وقد أخذ مثال بعض المصارف التقليدية والإسلامية وبيوت التمويل والنوافذ الإسلامية بماليزيا، وأكد وجود تلك العلاقة العكسية بينهما، وهي أن ارتفاع أو انخفاض القرض الاستهلاكي له علاقة عكسية بنمو الودائع أو تراجعها.

مقدمة

من المعروف أن المصرفية الإسلامية لها أهداف متعددة ومتنوعة تسعى لتحقيقها عبر وسائلها التمويلية والاستثمارية، كالأهداف السياسية التي تحقق الاستقلال الاقتصادي، أي القضاء على التبعية الاقتصادية الغربية، وتسعى للانفكاك التدريجي من النظام الرأسمالي الذي أصبح مهيمناً على مقدرات الأمة المسلمة أكثر من أي وقت مضى، وكذا الأهداف الاجتماعية المتمثلة في تحقيق التوزيع العادل للثروات، ونشر الوعي الادخاري بين أفراد الأمة، والقضاء على الاستهلاك التفاخري، ولها أهداف اقتصادية، منها المحافظة على استقرار العملة، والقضاء التدريجي على البطالة والتضخم، والتخصيص الأمثل للموارد، وزيادة معدل الادخار عن طريق أساليب الاستثمار

الحقيقية القائمة على عائد المخاطرة. ومن بين وسائل التمويل التي تبنتها المصرفية الإسلامية بطاقات الائتمان التي تدعم الائتمان بمفهومه الشامل، والذي اعتبره هاميل ولاكارد بمثابة شريان الحياة بالنسبة للأعمال وقوام وجودها، ألا وإقراض الثقة، ثم عدد بعض وسائلها كالقروض،¹ ناهيك أنها تعمل على تشجيع الاستهلاك عبر تسهيلها للقروض. وقد أثارت بطاقات الائتمان جدلاً بين الاقتصاديين الإسلاميين حول أهميتها الاقتصادية، حيث رأى البعض أنها تساعد على تدعيم الاستهلاك الذي قد يتعارض مع بعض أسس الاقتصاد الإسلامي كالاقتصاد في الإنفاق. ورأى بعض المدافعين عنها بوصفها أسلوباً تمويلياً تستثمر عن طريقه المصارف أرصدة تلك البطاقات، فضلاً عن تقديمها خدمات عامة، كعدم الحاجة لحمل السيولة، وبعض التسهيلات كتخفيض أجرة بعض امرافق والخدمات مثل الفنادق وتذاكر السفر وغيرها. وليس المقصود في هذا البحث الحديث عن بطاقات الائتمان من حيث تعريفها، وذكر أنواعها، وغير ذلك، وإنما الحديث عن مضمونها الذي يدعم الاستهلاك ويوسع دائرته عن طريق فتح باب القروض.

ولتحقيق ذلك رأى الباحثان عقد مبحث نظري لمناقشة أهمية فتح باب القروض الاستهلاكية من المنظور الشرعي ومن الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. وبما أن هذا المبحث النظري قد تناوله بعض الكتاب فما زادوا على شرح النظريات الاقتصادية المعاصرة مسترشدين بقواعد الفقه الإسلامي، فقد قدر الباحثان ضرورة عقد مبحث تحليلي تتبع فيه العلاقة العكسية بين القروض الاستهلاكية وبين الودائع الادخارية أو الاستثمارية، لكونه أحد أهم مرجحات هذا النزاع، حيث يتفق أغلبهم على ضرورة رفع معدل الادخار، والاستفادة من الودائع الادخارية والاستثمارية في دعم الاستثمار. فإذا وجدنا بالتحليل أن القروض الاستهلاكية تؤثر في تلك الودائع، وجب

¹ السباعي، شكري، الوسيط في القانون التجاري المغربي المقارن (الرباط: مكتبة المعارف، ط2، 1403هـ/1983م)،

العدول عنها، أو تقليل نسبة الوسائل التمويلية التي تدعم الاستهلاك، سواء بطاقات الائتمان، أو بعض أنواع ييوع المراجعة المقسطة الكمالية. وسنطبق الجانب التحليلي من الدراسة على مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية الماليزية، تأكيداً لما اشتمل عليه المبحث النظري، ويمكن تصنيف تلك المصارف والمؤسسات المالية إلى الفئات الآتية:

1. مصارف تجارية، بلغ عددها 38 مصرفاً بين سنوات (1990 إلى 1995).
2. شركات تمويل، ويتراوح عددها من 45-40، بين السنوات (1990 إلى 1995).
3. ودائع (Nids)، و(Repos)، للمصارف التجارية، وشركات التمويل من (1995-1999).
4. مصارف إسلامية يتراوح عددها من 2 إلى 6، بين سنوات (2001 - 2005).
5. برامج إسلامية في المصارف التجارية الربوية، والمصارف الاستثمارية الربوية، وشركات الأموال، وبيوت الخصم الربوية، التي فتحت برامج إسلامية، تحت ما يسمى (بالنوافذ الإسلامية).

دراسة نظرية عن الاستهلاك في المنظور الشرعي، والاقتصادي

تعتبر الشريعة الإسلامية المنهج الوسط الذي ارتضاه الله لعباده، فلم تمتع الإنسان من التمتع من خيرات الدنيا ولذاتها، بل طلبت منه إعمار الأرض، والذي قد يعنى في الاصطلاح المعاصر التنمية الاقتصادية، حيث قال تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَ فِيهَا﴾ (هود: 61)، وندبت إلى ابتغاء الرزق فقال عز وجل: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: 10). ومن جهة أخرى، حذر الله تعالى من الإسراف في قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (الأعراف: 31)، وجاء في المهدي النبوي قوله ﷺ: «ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه، حسب ابن آدم أكالات يقمن بها صلبه، فإن كان فاعلاً لا محالة: فتلت لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه».¹

¹ الإمام أحمد، مسند الأمام أحمد (مصر: مؤسسة قرطبة، د. ت)، ج4، ص132، والترمذي، سنن الترمذي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت)، ج4، ص590.

وبالمقابل فرضت الشريعة الزكاة، ورغبت في الصدقات، وحذرت من البخل الشديد، سعياً للتوزيع العادل للمال. ولذا فإن ترشيد الاستهلاك يمثل الوساطة التي انفردت بها الشريعة، ألا وهي تنظيم الاستهلاك. بما يحقق للإنسان السعادة الدنيوية والأخروية، وفي هذا يقول البعض: "ويظهر هذا واضحاً في قواعده لتنظيم الاستهلاك من اعتدال وتوسط فيه وربطه بظروف المجتمع، وتحريم استهلاك السلع والخدمات الضارة وغير النافعة، وإن الرشد الاقتصادي للمستهلك يقوم على هذه القواعد"¹، ولعل سبب اضطراب النظم الوضعية الاقتصادية يكمن في عجزها عن التوفيق بين الرغبات اللامحدودة والموارد المحدودة، أي ما يسمى في نظرهم بالمعضلة الاقتصادية.

ركزت أبحاث بطاقة الائتمان الستة المقدمة لمجمع الفقه الإسلامي بجدة عموماً على تأصيل العلاقة التعاقدية لأطراف البطاقة، وأهملت في اعتقاد الباحث الأبعاد الحقيقية الاقتصادية لهذه البطاقة، كتحويل المجتمعات الإسلامية إلى مجتمعات استهلاكية عن طريق الإقراض، وقد أشار البعض في نقاشهما لحقيقة البطاقة، حيث أبان الشيخ أحمد أنها تعمل على نفاذ السيولة المادية، وهذا مما قد يتعذر معه إخراج الزكاة، أو وصل الرحم، أو التصدق.² وأشار الشيخ سعود الثبيتي إلى نفس المعنى بقوله: "ما علمنا في تاريخنا الإسلامي من يسعى ليقرض ويوقع الناس فيما نحن فيه اليوم كما تعمل البنوك المصدرة لبطاقات الائتمان وتسعى سعياً حثيثاً وجاداً لإيقاع الناس في الشراء بواسطة هذه البطاقات ومن ثم إدانتهم"³.

وقد لخص بعض الباحثين بعض فوائدها، التي منها عدم حمل النقود وتعريضها للسرقة، ورواج بضاعة البائع، كما أنها تقدم خدمات للمصارف بما تجلبه من عمولات.⁴

¹ محمد عبد المنعم، عفر، الاقتصاد التحليلي الإسلامي (جدة: دار حافظ للنشر والتوزيع، 1409هـ/1989م)، ص212.

² الشيخ أحمد، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، بجدة، في التعقيب والمناقشة، ع12، ج3، ص644.

³ الثبيتي، المرجع نفسه، ص645.

⁴ أبو غدة، عبد الستار "بطاقات الائتمان تصورها، والحكم الشرعي عليها"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 1421هـ/

وأعرب الباحث نفسه عن وجود محاذير حين قال: "إن ما يذكر أحياناً من محاذير، أو أضرار بسبب أو آخر ليست البطاقة هي المسئولة عنها، بل ترجع إلى عدم ترشيد الاستخدام ... والواقع أن منافعها أكثر من محاذيرها، وبذلك تكون مما يقع فيه تغليب المصلحة على المفسدة"¹. وقد سار أصحاب هذه النظرة على اعتقاد بعض الاقتصاديين أن الاستهلاك يزيد من معدل الطلب على السلع، ومن ثمة فهو يؤدي إلى تحريك الاستثمار، أي ما يسمى برفع معدل النمو الاقتصادي. وهذه فلسفة لبعض المذاهب الاقتصادية الوضعية التي حاولت رفع الهوة بين الأغنياء، والفقراء عن طريق رفع معدل النمو ظناً منها أنه يؤدي حتماً إلى رفع المستوى المعيشي للناس. ويرد الاقتصادي محمد عمر شابرا على تلك المزاعم فيقول: "غير أن عقدين من معدلات نمو مرتفع غير متوقعة، ومن ارتفاع مستمر للثروة قد أخفقوا في إزالة الفقر وتلبية الحاجات، وتقليص حالات عدم المساواة ... وفي حين أن الاندفاع القوي نحو النمو الاقتصادي لم يساعد في تحقيق أهداف التوزيع، فإنه ساهم في رفع معدلات التضخم وأسعار الفائدة وذلك بسبب التسارع في معدلات الارتفاع الذي كانت تدعو إليه في الإنفاق العام والخاص"².

ويجب التنبيه على بطاقة الائتمان في الحقيقة الأخيرة تحفى وراءها عملية إقراض، وهذا ما أكدته الكثير من الباحثين.³ بل إن البعض اعترض على تسميتها ببطاقات الائتمان، وأكد

¹ أبو غدة، المرجع نفسه، ص477.

² شابرا، عمر محمد، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة محمد السمهوري (عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1416هـ/1996م)، ص175.

³ جستينة، دويش، والقري، ومحمد نجاة الله، والساعاتي، تطبيق القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية على المصارف الإسلامية (جدة: جامعة الملك عبد العزيز - مركز النشر العلمي، ط1، 1419هـ، 1998م)، ص17، وانظر بحث علي محمد الموسوي، "البطاقات الائتمانية"، مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، غرفة التجارة والصناعة دبي، 11 ربيع الأول 1424هـ، 2003م، ص2007-2010، وانظر بحث كمال، نزيه، "بطاقات الائتمان غير المغطاة"، مجلة مجمع الفقه، مرجع سابق، ع12، ج3، ص523، والحري، مبارك، "بحث بطاقات الائتمان"، مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، مرجع سابق، ص2174، والسعيد، عبد الله، الربا في المعاملات المالية المعاصرة (الرياض: دار طيبة، ط2، 1421هـ/2000م)، ج1، ص283.

عند رجوعه إلى كثير من المراجع الإنجليزية أن الاسم المختار، والذي يتفق مع مضمونها، هو "بطاقات الإقراض"¹ وبسبب هذا الخلاف بين النظريتين الاقتصاديتين، وجب علينا معرفة ضابط دالة الاستهلاك، أي بما تتأثر وفيه تؤثر، عليها تزيد المسألة جلاء.

أ. **دالة الاستهلاك:** اعتبرت النظرية الكلاسيكية المدخرات دالة لسعر الفائدة، وزعمت أن سعر الفائدة هو الذي يوازن بين الادخار والاستثمار² في حين أن الادخار يرتبط بالدخل، فكلما ازداد الدخل ازداد الادخار. وقد رأى كيتز³ أن الادخار ليس دالة لسعر الفائدة، بل هو دالة للدخل القومي، أي أن الادخار يتغير بتغير الدخل القومي، إضافة إلى عوامل ثانوية تحمل الإنسان على عدم الإنفاق، كالعوامل الذاتية مثل البخل، أو الاحتياط، أو عوامل موضوعية كالتيغير في الأرباح وسعر الخصم، والعادات والتقاليد، لقد أكدت بعض الدراسات⁴ أن بعض المجتمعات تحبذ الادخار رغم تدنى أسعار الفائدة، كالمجتمع الياباني مثلاً. و بينت دراسات ذكرت أن عمال القطارات في أمريكا يدخرون نسبة معينة من دخولهم لم تتغير على نحو سبعين سنة، على الرغم من تغير معدل الفائدة، واعتبر موديجلياني⁵ الأستاذ بجامعة كمبرج أن سن التقاعد والشيخوخة هو الذي يدفع الناس إلى الادخار لحاجتهم إليها في المستقبل.⁶ وهناك دراسات أخرى سالت إلى القول بأن الشك في الدخل المستقبلي يزيد من الادخار وهو ما توصل إليه فيشر، وبولدنج،

¹ أبو سليمان، عبد الوهاب، "بطاقات المعاملات المالية"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جدة 1418هـ/1998م، ع10، ج2، ص577-578.

² كمال، يوسف، كيف تفكر استراتيجياً (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، د. ت)، ص229.

³ كمال، يوسف، المصرفية الإسلامية، الأساس الفكري (القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية، ط1، 1416هـ/1996م)، ص52-53، ويسري، عبد الرحمن، "دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، ع292، ص400.

⁴ كمال، يوسف، المصرفية الإسلامية، الأساس الفكري، مرجع سابق، ص53.

⁵ المرجع نفسه، ص54.

⁶ المرجع السابق، ص54.

وغيرهما.¹ ومال بعض الاقتصاديين الإسلاميين إلى أن الادخار دالة للدخل والاستهلاك، وضعف القول بوجود ترابط كبير بين الفائدة والادخار حتى في البلدان الصناعية.²

ومن هنا تأتي أهمية الاستهلاك وخطور انتشاره، فإذا تأكد لدينا أن الادخار يعتبر دالة للدخل والاستهلاك، أدركنا خطورة القروض الاستهلاكية التي تبنتها المصارف الإسلامية عبر بطاقات الائتمان، ولذلك نالت دالة الاستهلاك بعض النقاش من قبل الباحثين الإسلاميين، الذين انقسموا بشأنها على رأيين كالآتي:³

الرأي الأول: يدعو إلى التزام عيش الكفاف بغض النظر عن الدخل، وعليه تكون دالة الاستهلاك، ك = ك.، أي أن الاستهلاك ثابت عند مستوى الكفاف أو حد الكفاية.

الرأي الثاني: رأى أن تأخذ دالة الاستهلاك الشكل التالي:

ك = ك. + أي = ك، بشرط أن ك = ك، أي بلا تقتير ولا إسراف، حيث ك.: حجم الاستهلاك عند مستوى الكفاف، وليس حد الكفاية، وأ: أثر تغير الدخل (ي) في الاستهلاك، أو الميل الحدي للاستهلاك؛ ومن هنا فإن حد الكفاية متروك للفرد حسب إيمانه وتقواه. وقد اعتبر أحد الباحثين هذا بمثابة الانتصار للمصرفية الإسلامية التي أوجدت وسائل تفي بأغراض الناس في إطار بطاقة الائتمان مع بقائها ضمن نطاق الإباحة.⁴ ولكن كيف يمكن لنا ضبط هذه البطاقة ضمن حد الإباحة مع هذا التزايد الرهيب عليها؟ خصوصاً مع قلة الوعي في مجتمعاتنا الإسلامية، في ضوء حث

¹ ندعم الحق وعباس ميراخو، "السلوك الادخاري في نظام اقتصادي خال من الفائدة الثابتة"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي، المجلد 4، 1412 هـ/1992 م، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ص48-49.

² صديقي، محمد نجاة الله، بحوث في النظام المصرفي الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ط1، 2003 م، ص100، وعمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، ص150.

³ مجيد، ضياء، التحليل الاقتصادي الإسلامي (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة)، ص20-23.

⁴ القرني، علي، "آفاق جديدة في المصرفية الإسلامية"، حولية البركة، ط1، ع5، أكتوبر، 2003، ص183.

الباحثين الإسلاميين على ضرورة ترشيد الإنفاق الاستهلاكي؟¹ فإن قيل الحظ الأخلاقي يكفي لأداء هذه المهمة، فإننا نقول قد أجبنا الاقتصادي عمر شابرا بقوله: "على أنه حتى الحظ الأخلاقي قد لا يجدي حين يكون الاستهلاك التفاخري قد أصبح جزءاً من الذهنية الاجتماعية..."² وقد أكد البعض أن وجود معدل عال من الادخار يعتبر من أهم عناصر النمو.³

ب. أهمية الادخار في نمو الاستثمار: دفع الاستهلاك لأسفل من أجل دفع الاستثمار لأعلى⁴

يرى الكثير من الباحثين أن الادخار هو من أهم عوامل الاستثمار المؤدية إلى التنمية الاقتصادية، حيث يقول أحدهم: "إن الادخار من أهم عناصر النمو، والثابت أن المجتمعات التي استطاعت إن تحقق معدلاً عالياً من النمو إنما كان ذلك معتمداً على معدل عال للادخار، ونحن متأخرون في تطوير البرامج الادخارية".⁵ ودلّل هؤلاء الباحثون على هذا بنموذج دولة اليابان،⁶ حيث أوجدت مجتمعاً يرفع باستمرار الاستثمار على حساب الاستهلاك، وأكدت استطلاعات الرأي أن 16% فقط من اليابانيين يذهبون إلى أنه من الأفضل أن تستهلك منتجات مستوردة إذا كانت أقل تكلفة (وهي ظاهرة ليس لها في الولايات المتحدة الأمريكية). وقد أدى الاعتدال في الاستهلاك إلى رفع معدل الادخار،

¹ يسرى، عبد الرحمن، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية)، 1988، ط1، ص118؛ عبد المنعم، محمد، وكمال، يوسف، أصول الاقتصاد الإسلامي (جدة: دار البيان العربي، ط1، 1986م)، ج2، ص47.

² عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مرجع سابق، ص343.

³ علي القرني، بحث "آفاق جديدة في المصرفية الإسلامية"، مرجع سابق، ص185.

⁴ لسترثارو، (Head to Head) الصراع على القمة مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة أحمد فؤاد، (الكويت: عالم المعرفة، ع204، كانون الأول 1995م)، ص147.

⁵ القرني، "آفاق جديدة في المصرفية الإسلامية"، مرجع سابق، ص185.

⁶ لسترثارو، الصراع على القمة، مرجع سابق، ص151.

إذ تؤكد الإحصائيات أن الادخار الإجمالي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 33,4% في اليابان، و30,7% في هونغ كونغ، و39,9% في سنغافورة، و37,6% في كوريا الجنوبية، و37% في تايوان، سنة 1987. فأدى هذا المعدل المرتفع إلى تكوين رأس المال وزيادة الإنتاج نتيجة الادخار العالمي الذي أوجده اليابانيون،¹ ونتيجة لهذا المعدل العال من الادخار أفادت الإحصائيات أن اليابان استثمرت 35,6% من الناتج القومي، بينما بلغ حجم الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية 17% في السنوات الأخيرة من الثمانينيات، وعليه كان النمو الصناعي في اليابان أكبر.² ومن هنا أعرب الكثير من الباحثين عن خطورة تقليل معدل الدخل جراء فتح الاقتراض للاستهلاك.³

يمكن أن نأخذ مصر مثلاً لذلك، فقد نقل البعض نظرة بعض الاقتصاديين الذين يعتقدون أن الديون الاستهلاكية تؤدي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي، لكونه يحرك الاستثمار بزيادة معدل الطلب. بيد أن هذه النظرة أدت إلى انخفاض المدخرات لوجود الترابط الشديد بين الادخار والاستثمار، وقد اعترف الباحث نفسه بوجود خطورة على الاقتصاد الوطني لتراكم الديون جراء الاعتماد على الإقراض، فضلاً على أن الناس سيشترون ليس اعتماداً على دخولهم، ولكن اعتماداً على مستوى الدخل المتوقع.⁴

وحتى زيادة النمو التي تذكر تشمل زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي، وليس الأنشطة الاستهلاكية، فهل نحن ننتج ما نستهلك؟ أم نستهلك ما ينتجه غيرنا؟ ثم إن الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية التي ناقشها

¹ شابرا، الإسلام والتحدي، مرجع سابق، ص237.

² لسترثارو، الصراع على القمة، مرجع سابق، ص149.

³ أبو زيد، بكر، بطاقة الائتمان حقيقتها البنكية وأحكامها الشرعية (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1416هـ/1996م، ص51-52، والقري، علي، "بحث بطاقات الائتمان"، مجلة مجمع الفقه، جدة، مرجع سابق، ع7، ج1، ص387.

⁴ القري، "بطاقة الائتمان"، مجلة مجمع الفقه، مرجع سابق، ع7، ج1، ص387.

الاقتصاديون تشمل الحاجات الاستهلاكية الضرورية، التي تفتقد إليها الكثير من الدول الإسلامية، ويبينها أحدهم بقوله: "الاستثمار في الزراعة لتنمية الإنتاج من المحاصيل الغذائية والثروة الحيوانية والاستثمار في الصناعة لتنمية الإنتاج من الأقمشة الشعبية والأحذية وبناء المساكن الشعبية وإقامة المستشفيات العامة والمدارس الابتدائية، وكذا الاستثمار في مجالات تقنية مياه الشرب وإنشاء المصارف الصحية".¹ ثم بين الكاتب نفسه أن البلدان الإسلامية قد نما فيها الاستهلاك الترفي الذي لا يتفق مع الدخول المنخفضة لتلك الدول باستثناء الدول البترولية،² ولذا أعرب أحدهم أن المصارف الإسلامية بتبنيها نظام المراجعة شجعت الأنشطة الاستهلاكية حيث قال: "فإن أغلب هذه المؤسسات لا تستثمر الأموال في الأنشطة الإنتاجية، بل تسعى لتكريس الأنشطة الاستهلاكية وتشجيعها لتصبح سلوكاً اجتماعياً، ولقد بات واضحاً أن أبرز أداة مالية مستخدمة في أنشطة هذه المؤسسات هي المراجعة".³

تحليل أثر الاستهلاك في نمو الودائع أو تراجعها

يعترف الباحثان بداية بصعوبة هذا التحليل لعدة أسباب وهي:

1. اعتبار ماليزيا دولة نصف مصنعة صعب من مهمة التحليل، وجعلها أحياناً تبدو غير واضحة؛ لأن هذا البلد يستهلك الكثير مما ينتج، وذلك بخلاف الدول الاستهلاكية التي يمكن فيها ملاحظة العلاقة العكسية وبجلاء بين القروض الاستهلاكية

¹ يسرى، عبد الرحمن، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ط1، 1408هـ/

1988م)، ص126.

² المرجع نفسه، ص272.

³ حسنين، فياض عبد المنعم، "العوائق والأخطاء الشرعية في عمل المصارف الإسلامية"، كتاب وقائع ندوة، "دور المؤسسات المصرفية في الاستثمار والتنمية"، صفر 1423هـ، مايو 2002، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بالتعاون مع مصرف الشارقة، وبنك دبي الإسلامي، ومصرف أبو ظبي الإسلامي، ج2، ص621.

والودائع الادخارية والاستثمارية في المصارف الإسلامية، وبين الودائع الثابتة في البنوك الربوية.

2. الاندماج السريع الذي تشهده الساحة الماليزية جعل الوصول إلى المعلومات اللازمة لهذا التحليل أمراً عسيراً، وهو ما اضطر الباحثين أحياناً الاكتفاء بأربع أو خمس سنوات، نظراً لتغير المصارف والبنوك بسبب هذا الاندماج.

3. صعوبة وجود نسبة أنواع الودائع مع نسبة القروض الاستهلاكية، في نفس السنوات.

المرحلة الأولى: من سنة 1990-1995

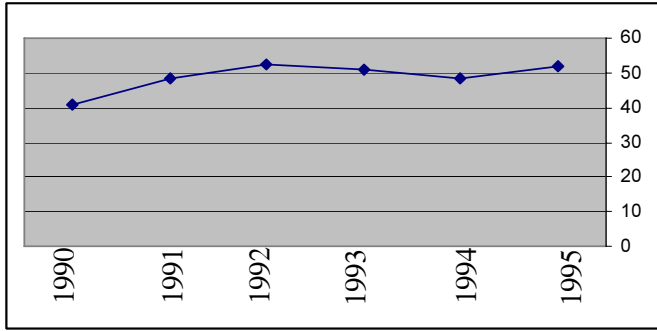
1. ودائع المصارف التجارية:¹ بلغ عدد المصارف التجارية الماليزية من سنة 1990 إلى 1995 37 مصرفاً تجارياً.²

جدول رقم (1) يبين حجم ونسبة الودائع الادخارية والثابتة للمصارف التجارية الربوية

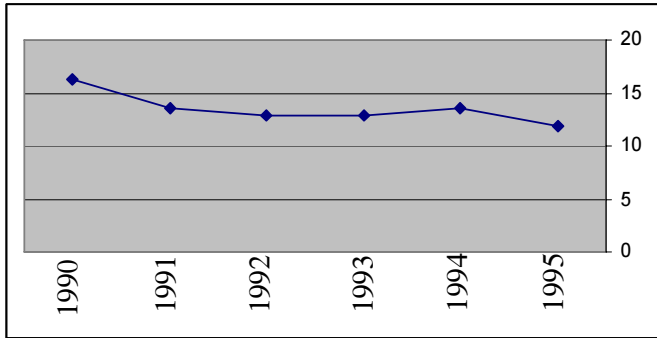
السنة	الودائع الادخارية بالمليون (RM)	الودائع الثابتة بالمليون (RM)	نسبة الودائع الادخارية %	نسبة الودائع الثابتة %	إجمالي الودائع
1990	13.428	33.806	16.29	41.02	82.413
1991	13.102	46.491	13.64	48.41	96.018
1992	14.584	59.004	12.95	52.42	112.547
1993	18.199	71.605	12.95	50.97	140.474
1994	21.680	77.755	13.52	48.51	160.272
1995	23.482	102.210	11.92	51.92	196.851

¹ تقرير البنك المركزي الماليزي، (Annual Report 1990)، ص120، و(1991 Laporan tahunan)، ص156، و(Annual Report 1992)، ص120، وتقرير 1993، ص138، و1994، ص138، و1995، ص125، مع العلم أن الباحثين هما اللذان استخرجا النسبة.

² تقرير البنك المركزي الماليزي (Annual Report 1990)، ص116، و1992، ص117، و1993، ص134، و1995، ص121.



شكل بياني رقم (1) يوضح نمو أو تراجع نسبة الودائع الثابتة للبنوك التجارية الماليزية



شكل بياني رقم (2) يوضح نمو أو تراجع نسبة الودائع الادخارية للبنوك التجارية الماليزية

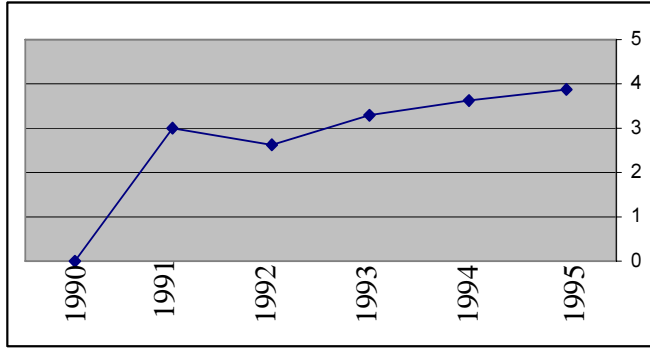
2. الائتمان الاستهلاكي للبنوك التجارية¹

جدول رقم (2) يبين حجم ونسبة الائتمان الاستهلاك

السنة	القرض الاستهلاكي بالمليون (RM)	النسبة المئوية % للقرض الاستهلاكي	إجمالي القروض
1990	0	0	80.763
1991	2.394	3.02	79.206
1992	2.798	2.64	105.721

¹ تقارير البنك المركزي الماليزي، (Annual Reports, Bank Negara Malaysia 1990)، ص123، و (Laporan Tahunan 1991)، ص159، و1992، ص123، و1994، ص140، و1995، ص128، علماً أن الباحث هو الذي استخرج النسبة.

117.236	3.28	3.849	1993
134.151	3.62	4.865	1994
182.078.7	3.88	7.069.4	1995



شكل بياني رقم (3) يوضح نمو أو تراجع نسبة القرض الاستهلاكي للبنوك التجارية المالية

3. النتائج المستخلصة من تحليل بيانات الجدولين (4) و(5)

قبل ذكر نتائج تحليل البيانات الواردة في الجدولين السابقين، يحسن بنا القول إن الودائع الادخارية والاستثمارية بصفة عامة اتسمت بالاستقرار النسبي كما هو موضح في الجدول (1)، وفي الشكلين البيانيين (1) و(2)، وذلك لضعف نسبة القروض الاستهلاكية، كما في الجدول (2) والشكل البياني (3)، إذ لم تتجاوز 3%، ولا استقرارها النسبي. فإذا ما استثنينا سنة 1990 التي انعدمت فيها القروض الاستهلاكية، لاحظنا الاستقرار النسبي للودائع الادخارية، حيث تراوحت بين 13.64% إلى 11.92% أي 12% بين سنوات 1991، و1995. والملاحظة نفسها صحيحة بالنسبة للودائع الاستثمارية، فقد لوحظ استقرارها النسبي إذا ما استثنينا سنة 1990، حيث تراوحت بين 48.41% و51.92%، بسبب ضعف واستقرار نسبة القروض الاستهلاكية، ولا يمنع هذا من ذكر التحليل التفصيلي لتلك النتائج كالاتي:

لما انعدمت القروض الاستهلاكية في سنة 1990 سجلت الودائع الادخارية أعلى مستوى لها خلال الخمس سنوات كما هو في الجدول (1)، والتي بلغت 16,29%.

وعندما ارتفع القرض الاستهلاكي من 0% إلى 3.02% سنة 1991 كما هو في الجدول (2)، انخفضت الودائع الادخارية من 16.29% إلى 13.64% سنة 1991، وعندما استقر الاقتراض الاستهلاكي نسبياً من 3.02% إلى 3.88% من سنة 1991 إلى 1995 كما في جدول (2). والشكل البياني (3)، لوحظ الاستقرار النسبي أيضاً للودائع الادخارية، إذ تراوحت نسبتها بين 13.64% و11.92% أي 12% كما في الجدول (1) والشكل البياني (2). وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على العلاقة العكسية بين الودائع الادخارية، والاقتراض الاستهلاكي، أي أنه كلما ارتفع الاقتراض الاستهلاكي عموماً، انخفضت آلياً معه الودائع الادخارية.

وأما الودائع الثابتة فقد لوحظ استقرارها النسبي بين سنتي 1991 و1995، حيث تراوحت نسبتها بين 48.41% إلى 51.92% كما هو في الجدول (1) والشكل البياني (1) للاستقرار النسبي الذي شهدته القروض الاستهلاكية في السنوات نفسها، إذ تراوحت نسبتها، كما في الجدول (2) بين 3.02% إلى 3.88% ما بين 1991-1995، ولو أردنا التتبع الدقيق لوجدنا أنه لما انخفض القرض الاستهلاكي من 3.02% سنة 1991 إلى 2.64% سنة 1992، ارتفعت الودائع الثابتة من 48.41% سنة 1991 إلى 52.42% سنة 1992، وعندما ارتفع القرض الاستهلاكي من 2.64% إلى 3.28% بين سنة 1992، 1993 انخفضت الودائع الثابتة كما في الجدول رقم (1) من 52.42% إلى 50.97% بين سنة 1992، و1993، وعندما استمرت القروض الاستهلاكية في الارتفاع من 3.28% إلى 3.62% بين سنة 1993، و1994، استمرت نسبة الودائع الثابتة في الانخفاض من 50.97% إلى 48.51% بين سنة 1993، و1994.

و يمكن تصوير حركة تقابل الارتفاع والانخفاض بين القرض الاستهلاكي والودائع الاستثمارية بحركة تقابل ارتفاع السهم وانخفاضه، فإذا ارتفع سهم الودائع قابله عموماً انخفاض سهم القرض الاستهلاكي والعكس صحيح كالاتي:

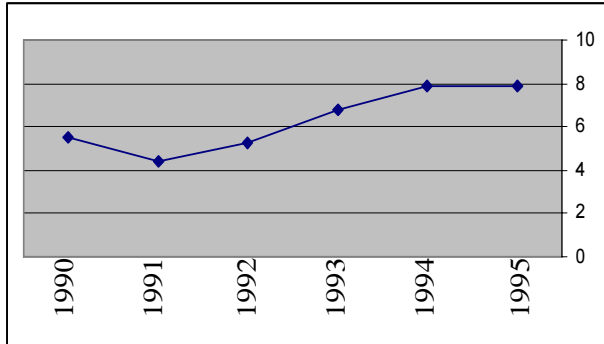
1995 1994 1993 1992 1991 ◀
 القرض (س) % 3.88 ▼ % 3.62 ▼ % 3.28 ▼ % 2.64 ▲ % 3.02
 الودائع (ث) % 51.92 ▼ % 48.51 ▲ % 50.97 ▲ % 52.42 ▼ % 48.41

4. ودائع شركات التمويل: تراوح عددها من 40-45، بين سنوات 1990، و1995.¹

جدول رقم (3) يوضح حجم ونسبة الودائع الادخارية

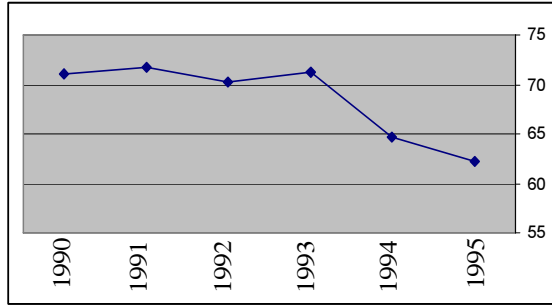
والثابتة لشركات التمويل بالمليون (RM)

السنة	الودائع الادخارية	الودائع الثابتة	نسبة الودائع الادخارية %	نسبة الودائع الثابتة %	إجمالي الودائع
1990	2.038	26.385	5.48	71.05	37.135
1991	2.018	33.047	4.38	71.78	46,039
1992	2.743	36.473	5.27	70.19	51.961
1993	4.067	42.850	6.76	71.29	60.103
1994	5.518	45.139	7.90	64.70	69.761
1995	4.899	54.410	7.90	62.27	87.370



شكل بياني رقم (4) يوضح نمو أو تراجع نسبة الودائع الادخارية لشركات التمويل

¹ تقارير البنك المركزي الماليزي، (Annual Reports, Bank Negara Malaysia 1990)، ص131، وتقارير (Laporan Tahunan 1991)، ص168، وتقارير 1992، ص130، وتقارير 1993، ص151، وتقارير 1994، ص149، وتقارير 1995، ص136، علماً أن الباحث هو الذي استخرج النسبة.

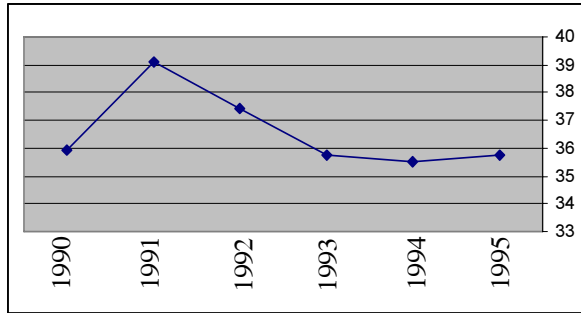


شكل بياني رقم (5) يوضح نمو أو تراجع نسبة الودائع الثابتة لشركات التمويل

5. الائتمان الاستهلاكي لشركات الأموال¹

يوضح الجدول رقم (4) حجم ونسبة القرض الاستهلاكي لشركات التمويل

السنة	القرض الاستهلاكي بالمليون رنجت	نسبة القرض الاستهلاكي	إجمالي القروض
1990	9.719	35.95	27.031
1991	13.349	39.11	34.127
1992	27.031	37.44	38.229
1993	15.653	35.75	50.090
1994	17.804	35.54	50.090
1995	23.121.8	35.77	64.629.1



شكل بياني رقم (6) يوضح نمو أو تراجع نسبة القرض الاستهلاكي لشركات التمويل

¹ تقارير البنك المركزي، (Annual Reports, Bank Negara Malaysia 1990)، ص134، وتقرير Laporan

Thahunan 1991، ص170، وتقرير 1992، ص132، وتقرير 1993، ص153، وتقرير 1994، ص150، وتقرير

1995، ص138.

6. النتائج المتوصل إليها من بيانات الجدولين (3) و(4) لشركات التمويل

عندما ارتفع القرض الاستهلاكي من 35.95% سنة 1990 إلى 39.11% سنة 1991 كما في هو في الجدول (4)، انخفضت الودائع الادخارية تلقائياً من 5.48% سنة 1990 إلى 4.38% سنة 1991 كما هو موضح في الجدول (3). ولما انخفض حجم القروض الاستهلاكية من 39.11% سنة 1991 إلى 37.44% كما في الجدول (4)، ارتفعت نسبة الودائع الادخارية من 4.38% سنة 1991 إلى 5.27% سنة 1992، وعندما استقرت القروض الاستهلاكية نسبياً بين 35.75%، إلى 35.77% ما بين سنوات 1993 و1995 كما في الجدول (4) والشكل البياني (6) صاحب ذلك ثبات نسبي للودائع الادخارية في نفس السنوات من 6.76% إلى 7.90% كما في الجدول (3).

وأما الودائع الثابتة فقد ظلت ثابتة تقريباً من سنة 1990 إلى 1993، بنسبة 71% كما في الجدول (3) والشكل البياني (5) للثبات النسبي للقروض الاستهلاكية، إذا ما استثنينا نسبة القروض الاستهلاكية لسنة 1991، بينما انخفضت الودائع الثابتة خلال العامين 1994 و1995 على الرغم من الثبات الملاحظ لنسبة القروض الاستهلاكية. ويعتقد الباحثان أن هذا الانخفاض راجع إلى انخفاض عدد شركات الأموال من 45 إلى 40، كما أن القرض الاستهلاكي إذا ما استثنينا سنة 1991 ظل نسبياً متقارباً بين 35.95%، و37.44% كما في الجدول (4).

وتما ينبغي التنبيه عليه أن تراجع الودائع الثابتة للبنوك الربوية، وشركات الأموال ترافق مع وجود معدل عال للفائدة الربوية سواء لودائع ثلاثة أشهر، التي بلغ معدلها تقريباً 6.60% بين سنة 1992 إلى 1995، و6.75% لودائع (12) شهراً، حيث إن عدم الفرق بين النسبتين جعل معظم الاستثمارات الأجنبية تودع أموالها في مدة ثلاثة أشهر، الأمر الذي سهل سحبها وأوقع الأزمة الاقتصادية للنمو الآسيوية، فاحتاجت معظم الشركات إلى السيولة العاجلة بعد هذا السحب، وبين معدل نسبة الفائدة على

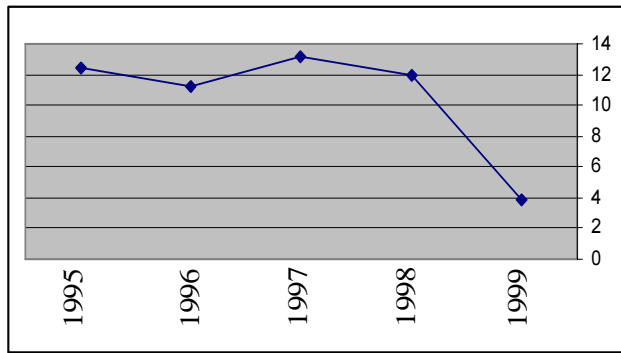
الودائع الثابتة بين سنة 2000 إلى سنة 2003،¹ والتي تراوحت بين 3% إلى 4% كما هو في الجدول (13)، فلا يكاد يلاحظ أي فرق بين عوائد السنة، والثلاثة أشهر، سواء للبنوك الربوية أو لشركات الأموال كما هو موضح في تقارير البنك المركزي.

المرحلة الثانية: من 1995 إلى 1999

1. حجم ودائع (Nids)، و(Repos) للمصارف التجارية من 1995 إلى 1999²

جدول رقم (5) يبيّن حجم ودائع (Nids)، و(Repos) بالمليون رنجت (RM)

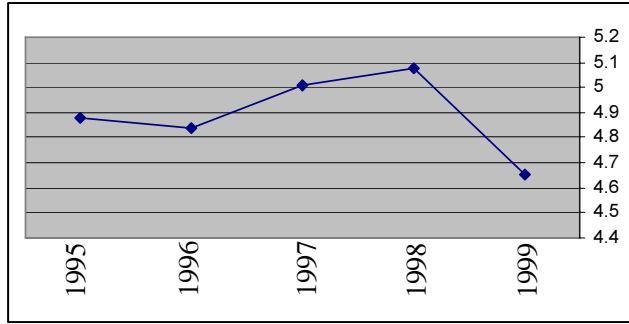
السنة	ودائع NIDS	ودائع REPOS	نسبة ودائع NIDS	نسبة ودائع REPOS	إجمالي الودائع
1995	24.541.3	9.612.0	12.46	4.88	196.851.0
1996	27.4671	11.818.1	11.25	4.84	243.968.7
1997	39.660.6	15.060.9	13.19	5.01	300.558.1
1998	36.858.4	15.633.5	11.98	5.08	307.439.6
1999	12.804.1	15.361.5	3.88	4.65	329.953.3



شكل بياني رقم (7) يوضح نمو أو تراجع نسبة ودائع NIDS للبنوك التجارية

¹ تقرير (Annual Report Bank Negara Malaysia 1996)، الملحق، ص235، وتقرير 2005، الملحق، ص38.

² تقرير (Annual Report Bank Negara Malaysia 1999)، الملحق ص46، وقد استخرج الباحث نسبة الودائع إلى إجمالي الودائع وليس إلى إجمالي الموارد كما في التقرير.

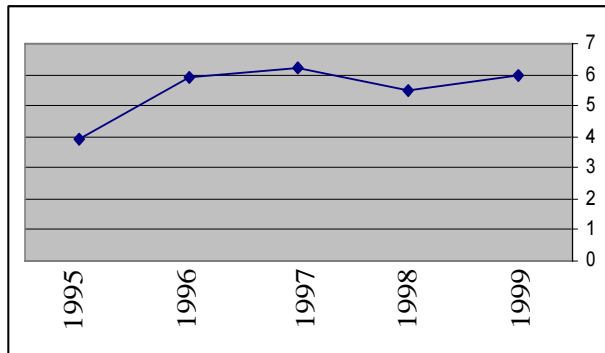


شكل بياني رقم (8) يوضح نمو أو تراجع نسبة وائع REPOS للبنوك التجارية

2. القروض الاستهلاكية للمصارف التجارية:¹

جدول رقم (6) يبين حجم القروض الاستهلاكية للبنوك التجارية إلى اتجاه إجمالي القروض

السنة	القروض الاستهلاكية بالمليون رنجت	نسبة القرض الاستهلاكي	اتجاه إجمالي القروض
1995	7.069.4	3.9	182.078.7
1996	13.453.0	5.9	228.256.3
1997	17.909.6	6.2	289.746.3
1998	17.206.8	5.5	310.291.4
1999	19.423.7	6.0	321.208.9



شكل بياني رقم (9) يوضح نمو أو تراجع نسبة القرض الاستهلاكي للبنوك التجارية

¹ تقارير (Annual Report Bank Negara Malaysia 1996)، الملحق، ص243، و1997، ص235،

و1999، الملحق ص52.

3. النتائج المستخلصة من تحليل بيانات الجدولين (5) و(6) للمصارف التجارية

يمكن القول إجمالاً إن ودائع (Nids) قد ثبتت نسبتها نسبياً من 12.46% إلى 11.98% بين 1995-1998، كما هو مبين في الجدول (5) والشكل البياني (7)، وذلك بسبب الثبات النسبي للقروض الاستهلاكية التي تراوحت نسبتها تقريبا بين 4% إلى 6%، كما هو في الجدول (6)، والشكل البياني (9)، وأما انخفاض الودائع سنة 1999 فقد يعتبر ذلك شذوذاً.

كما أن ودائع (Repos) قد استقرت نسبتها بين 4.88% إلى 4.65% بين 1995-1999، كما في الجدول (5) والشكل البياني (8)، بسبب الثبات النسبي لنسبة للقروض الاستهلاكية التي تراوحت خلال السنوات نفسها بين 4% إلى 6% تقريباً، كما في الجدول (6)، وهذا مما يؤكد العلاقة العكسية والأثر المباشر للقروض الاستهلاكية في الودائع إجمالاً.

4. شركات التمويل: (تراوح عددها من 40 إلى 23 بين سنوات 1995-1999)¹

استخرج الباحثان نسبة الودائع (Nids)، و (Repos) بالنسبة إلى إجمالي الودائع وليس إلى إجمالي الموارد كما في التقرير المذكور.²

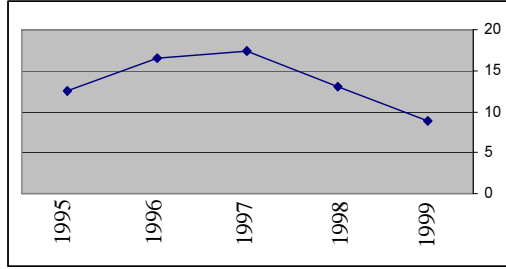
جدول رقم (7)، يبين حجم ودائع (Nids)، و (Repos) إلى إجمالي الودائع

السنة	ودائع NIDS	ودائع REPOS	نسبة ودائع NIDS	نسبة ودائع REPOS	إجمالي الودائع
1995	8,711.0	1.869.8	12.45	2.67	69.963.1
1996	14.973.8	3.001.0	16.48	3.30	90.842.0
1997	18.751.9	7.877.3	17.40	7.33	107.350.8

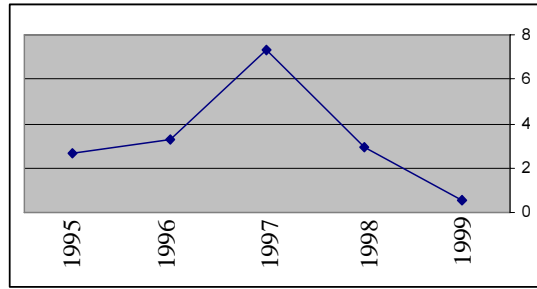
¹ تقارير البنك المركزي الماليزي (Annual Report Bank Negara 1995)، ص 135، و 1997، ص 238، و 1999، ملحق ص 55.

² تقرير البنك المركزي (Annual Report Bank Negara Malaysia 1999)، الملحق، ص 47.

98.627.2	2.93	13.02	2.891.2	12.843.8	1998
91.354.2	0.57	8.93	525.9	8.158.5	1999



شكل بياني رقم (10) يوضح نمو أو تراجع ودائع NIDS للبنوك التجارية



شكل بياني رقم (11) يوضح نمو أو تراجع ودائع REPOS للبنوك التجارية

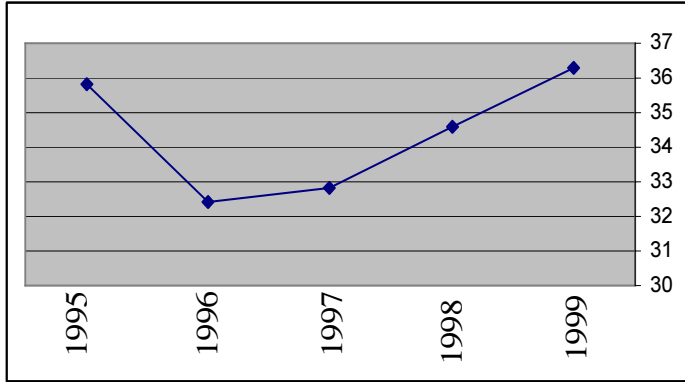
5. القرض الاستهلاكي لشركات التمويل¹

جدول رقم (8) يبين حجم القروض الاستهلاكية لشركات التمويل إلى إجمالي اتجاه القروض

السنة	القرض الاستهلاكي بالمليون رنجت	نسبة القرض الاستهلاكي	إجمالي اتجاه القروض
1995	23.121.8	35.8	64.629.1
1996	27.830.8	32.4	85.781.7
1997	35.522.5	32.8	108.402.6
1998	32.160.5	34.6	93.072.1
1999	30.707.8	36.3	84.552.9

¹ تقارير البنك المركزي الماليزي (Annual Report Bank Negara Malaysia 1996)، ص 244، و 1997،

الملحق، ص 235، و 1999، ملحق، ص 53.



شكل بياني رقم (12) يوضح نمو أو تراجع القرض الاستهلاكي للبنوك التجارية

6. النتائج المستخلصة من تحليل بيانات الجدولين (7) و(8)

من خلال الجدولين (7) و(8) والأشكال البيانية (10) و(11) و(12) يمكن القول بأنه عندما انخفضت نسبة القروض الاستهلاكية من 35.8% سنة 1995 إلى 32.4% سنة 1996، كما في الجدول (8)، ارتفعت ودائع (Nids) تلقائياً من 12.45% سنة 1995 إلى 16.48% سنة 1996، كما في الجدول (7). ولما ثبتت نسبة القرض الاستهلاكي من 32.4% سنة 1996 إلى 32.8% سنة 1997 ارتفعت ودائع (Nids) قليلاً إن لم نقل ثبتت من 16.48% سنة 1996 إلى 17.40% سنة 1997، كما في الجدول (7)، ولما ارتفعت نسبة القرض الاستهلاكي من 32.8% سنة 1997 إلى 34.6% سنة 1998، انخفضت ودائع (Nids) تلقائياً من 17.40% إلى 13.02% في خلال السنوات نفسها، وعندما واصل القرض الاستهلاكي ارتفاعه من 34.6% سنة 1998 إلى 36.3% سنة 1999، استمرت وبطريقة عكسية ودائع (Nids) في الانخفاض، حيث سجلت انخفاضاً من 13.02% سنة 1998 إلى 8.83% سنة 1999، مما يؤكد أن القرض الاستهلاكي له تأثير في ودائع (Nids)، ولعل حركة تقابل السهم توضح ذلك جلياً، أي كلما ارتفع سهم الودائع قابله انخفاض سهم القروض الاستهلاكية، والعكس صحيح كالاتي:

1999	1998	1997	1996	1995
8.93 ▲	13.02 ▲	17.40 ▼	16.48 ▼	12.45
36.3 ▼	34.6 ▼	32.8 ←	32.4 ▲	35.8

وأما ودائع (Repos) فقد شهدت ارتفاعاً من 2.67% سنة 1995 إلى 3.30% سنة 1996 كما في الجدول (7)، لانخفاض القرض الاستهلاكي من 35.8% سنة 1995 إلى 32.4% سنة 1996 كما في الجدول (8)، ثم ارتفعت الودائع من 3.3% سنة 1996 إلى 7.33% سنة 1997 نتيجة للثبات النسبي للقروض الاستهلاكية، إذ ثبتت نسبتها عند 32% كما في الجدول (8). ولما عاود القرض الاستهلاكي ارتفاعه من 32.8% سنة 1997 إلى 34.6% سنة 1998 انخفضت الودائع من 7.33% سنة 1997 إلى 2.93% سنة 1998، واستمرت الودائع في الانخفاض من 2.93% سنة 1998 إلى 0.57% سنة 1999 كما في الجدول (7)، لاستمرار ارتفاع القروض الاستهلاكية من 34.6% سنة 1998 إلى 36.3% سنة 1999 كما في الجدول (8)، مما يزيدنا قناعة على العلاقة العكسية الوثيقة بين نمو أو تراجع الودائع بنمو أو تراجع القروض الاستهلاكية، وحركة السهم التقابلية أبلغ في البيان كالاتي:

1999	1998	1997	1996	1995
0.57 ▲	2.93 ▲	7.33 ▼	3.30 ▼	2.67
36.3 ▼	34.6 ▼	32.8 ←	32.4 ▲	35.8

المرحلة الثالثة: من سنة 2001 إلى 2005

البنوك الإسلامية بماليزيا: البنوك الإسلامية في ماليزيا تشمل بنكين من سنة

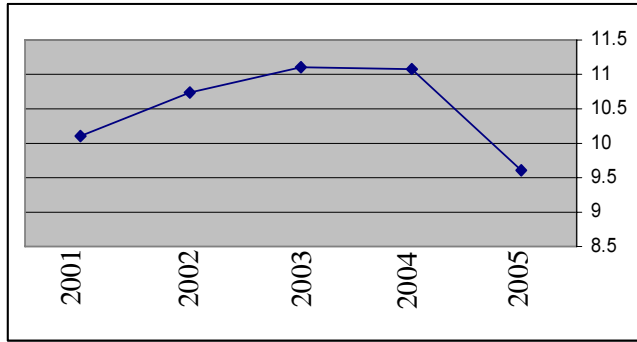
2001-2004، وستة بنوك إلى نهاية سنة 2005.¹

¹ النظام المالي الإسلامي في ماليزيا، مقتطفات من التقارير السنوية للبنك المركزي الماليزي لأعوام، 2003 و 2004 و 2005، ص 84.

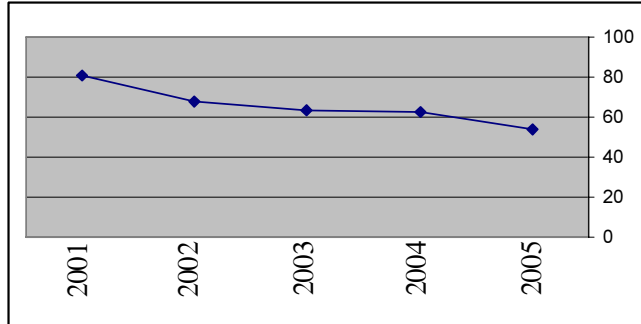
1. حجم ونسبة ودائع البنوك الإسلامية¹

جدول رقم (9) حجم ونسبة الودائع الادخارية
والاستثمارية للبنوك الإسلامية (بالمليون رنغت)

السنة	الودائع الادخارية	الودائع الاستثمارية	نسبة المئوية % للودائع الادخارية	نسبة المئوية % للودائع الاستثمارية	إجمالي الودائع
2001	1.454.0	10.181.1	10.11	70.82	14.375.6
2002	1.762.3	11.089.6	10.74	67.61	16.401.4
2003	1.951.9	11.183.0	11.10	63.59	17.583.8
2004	2.301.6	12.916.9	11.09	62.23	20.753.7
2005	3.421.8	19.196.9	9.60	53.88	35.625.5



شكل بياني رقم (13) يوضح نمو أو تراجع نسبة الودائع الادخارية للمصارف الإسلامية



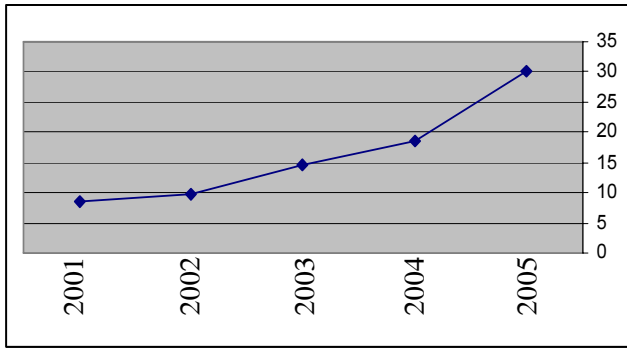
شكل بياني رقم (14) يوضح نمو أو تراجع نسبة الودائع الاستثمارية للمصارف الإسلامية

¹ المرجع السابق، ص 83.

2. القرض الاستهلاكي للمصارف الإسلامية¹

جدول رقم (10) يوضح حجم ونسبة الائتمان الاستهلاكي للمصارف الإسلامية

السنة	القرض الاستهلاكي (بالمليون رنغت)	نسبة القرض الاستهلاكي %	إجمالي التمويل
2001	637.2	8.42	7.561.0
2002	900.7	9.83	9.158.2
2003	1.4310	14.59	9.809.2
2004	2.134.5	18.59	11.423.0
2005	6.232.2	30.21	20.627.1



شكل بياني رقم (15) يوضح نمو نسبة القرض الاستهلاكي للمصارف الإسلامية

3. النتائج المتوصل إليها من تحليل بيانات الجدولين (9) و(10)

قبل ذكر نتائج التحليل نلاحظ أن الودائع الادخارية سواء في المصارف الإسلامية، أو البرامج الإسلامية في غيرها من المصارف التقليدية لم تتأثر بصفة عامة بنمو أو تراجع القروض الاستهلاكية بشكل مباشر، بخلاف الودائع الاستثمارية التي تأثرت تأثيراً مباشراً بتغيير القروض الاستهلاكية. ولعل ضعف نسبة الودائع الادخارية

¹ تقرير Bank Negara Malaysia, Report Annual، وتقرير 2002، ص54، والنظام المالي الإسلامي في

التي لم تتجاوز 11% جعلت تأثير القروض الاستهلاكية فيها ضعيفاً على العكس من الودائع الاستثمارية التي بلغت 71% في بعض السنوات كما سيتم بيانه.

شهدت الودائع الادخارية في المصارف الإسلامية ثباتاً نسبياً على الرغم من تغيير نسبة القروض الاستهلاكية، إذ تراوحت نسبة الودائع الادخارية بين 10% إلى 11% من سنة 2001 حتى سنة 2004 كما في الجدول (9) والشكل البياني (13)، وانخفضت قليلاً إلى 9.60% سنة 2005، لارتفاع نسبة القروض الاستهلاكية من 18.59%، إلى 30.21% كما في الجدول (10) والشكل البياني (15).

أما الودائع الاستثمارية فعلى العكس تماماً من الودائع الادخارية، فقد شهدت تغييراً ملحوظاً بتغيير القرض الاستهلاكي، حيث ظلت القروض الاستهلاكية في ارتفاع مستمر من 8.42%-30.21% كما في الجدول (10) والشكل البياني (15) بين سنوات 2001-2005، وبالمقابل انخفاض الودائع الاستثمارية تلقائياً من 70.61%-53.88%، كما هو مبين في الجدول (9) والشكل البياني (14)، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على التأثير الواضح للقروض الاستهلاكية في الودائع الاستثمارية تأثيراً تقابلياً أي عكسياً، فارتفاع القروض الاستهلاكية يعقبه انخفاض في الودائع الاستثمارية، كما هو واضح من هذا التحليل.

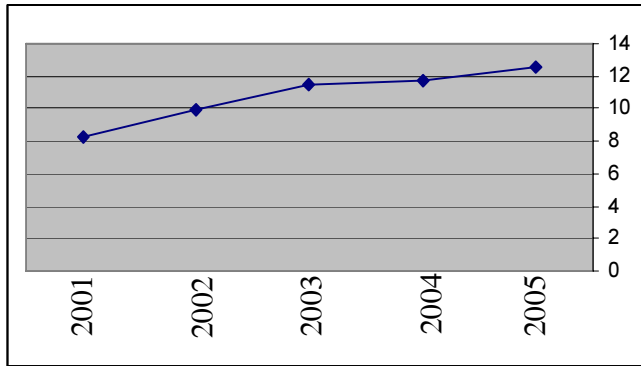
ومما يمكن إضافته أيضاً أن نسبة الودائع الادخارية في المصارف الإسلامية كانت متوسطة، إذ تراوحت بين 10% إلى 11% تقريبا بين سنوات 2001 إلى 2005 كما في الجدول (9)، أما الودائع الاستثمارية وعلى الرغم من تراجعها إلا أن نسبتها كانت جيدة، حيث تراوحت من 70% إلى 53%، وهذا مؤشر مهم يدل على قدرة المصارف على جمع المدخرات.

4. ودائع البرامج الإسلامية في المصارف الربوية المشاركة في النظام المصرفي الإسلامي:¹

وهي تشمل المصارف التجارية، وشركات الأموال، والمصارف الاستثمارية، وبيوت الخصم، وكلها بنوك ومؤسسات ربوية فتحت نوافذ للمعاملات الإسلامية.

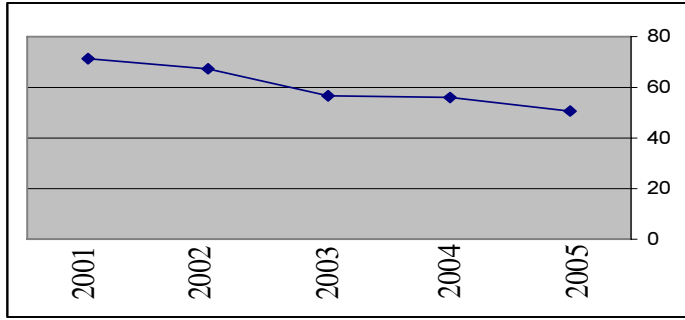
جدول رقم (11) يوضح حجم ودائع البرامج الإسلامية بالمليون رنجت (RM)

السنة	الودائع الادخارية	الودائع الاستثمارية	نسبة الودائع الادخارية %	نسبة الودائع الاستثمارية %	اجمالي الودائع
2001	2.695.4	23.322.9	8.23	71.25	32.730.9
2002	3.662.7	24.753.8	9.96	67.33	36.761.4
2003	4.913.8	24.044.5	11.52	56.40	42.627.8
2004	6.130.5	29.076.6	11.76	55.80	52.103.2
2005	6.079.7	24.606.7	12.60	50.99	48.249.3



شكل بياني رقم (16) يوضح نمو نسبة الودائع الادخارية للبرامج الإسلامية

¹ النظام المالي الإسلامي في ماليزيا، مرجع سابق، ص 83. وأما عدد المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية، فقد وصل إلى 34 مؤسسة، بين مصارف إسلامية، ومصارف مشاركة في البرامج الإسلامية، إلى شركات التمويل، إلى مصارف استثمارية، إلى بيوت خصم، إلى مؤسسات مالية تنمية مشاركة، نظر المرجع السابق، ص 84-85.

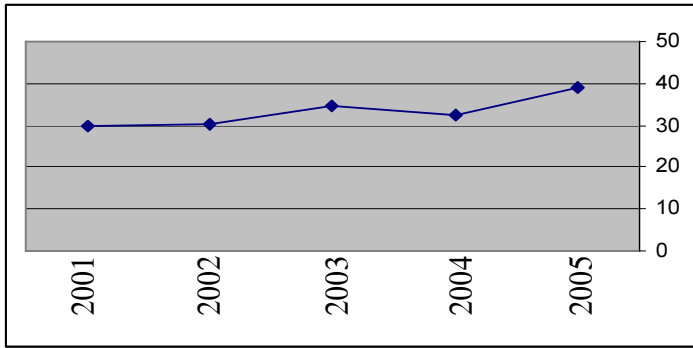


شكل بياني رقم (17) يوضح تراجع الودائع الاستثمارية للبرامج الإسلامية

5. القرض الاستهلاكي للبرامج الإسلامية المشاركة في المصرفية الإسلامية¹

جدول رقم (12) يوضح حجم ونسبة القرض الاستهلاكي للبرامج الإسلامية

السنة	القرض الاستهلاكي بالمليون RM	النسبة المئوية للقرض %	إجمالي التمويل
2001	6.175.6	29.92	20.640.3
2002	8.386.5	30.43	27.559.9
2003	13.440.7	34.59	38.850.8
2004	14.986.5	32.28	46.418.3
2005	18.143.9	38.82	46.737.5



شكل بياني رقم (18) يوضح نمو القرض الاستهلاكي للبرامج الإسلامية

¹ تقرير البنك المركزي الماليزي (Annual Report Bank Negara Malaysia)، 2002، ص 54، والنظام

المالي الماليزي الإسلامي، مرجع سابق، ص 76-77.

6. النتائج المستخلصة من التحليل بيانات البرامج الإسلامية

سبق القول إن الودائع الادخارية في المصارف الإسلامية، والبرامج الإسلامية لم تتأثر بتغيير القرض الاستهلاكي لضعف نسبتها، على العكس من الودائع الاستثمارية، كما هو ملاحظ في الجدول (9)، و(11)؛ وعليه يمكن قول ما يلي:

إن ارتفاع القرض الاستهلاكي من 29.92% إلى 38.82% بين سنوات 2001-2005 كما في الجدول (12)، صاحبه آلياً تراجع وانخفاض في الودائع الاستثمارية للبرامج الإسلامية من 71.25% إلى 50.99% كما في الجدول (11) خلال الفترة 2001-2005. وهذا مما يؤكد لنا العلاقة العكسية بين نمو أو تراجع الودائع الاستثمارية بنمو أو تراجع القروض الاستهلاكية، ولعل حركة السهم العكسية من انخفاض وارتفاع بين القرض الاستهلاكي والودائع الاستثمارية تزيد الصورة وضوحاً:

2005	2004	2003	2002	2001
38.82 ▼	32.28 ▲	34.59 ▼	30.43 ▼	29.92 (س)
50.99 ▲	55.80 ←	56.40 ▲	67.33 ▲	71.25 (س)

فإن قيل احتمال تراجع الودائع الاستثمارية في المصارف والبرامج الإسلامية راجع لضعف أو تراجع عائد تلك الودائع، قلنا إنه حتى المصارف الربوية والمؤسسات المالية الربوية تراجعت فوائدها الثابتة، والجدول الآتي يوضح ذلك.

نسبة الفائدة الثابتة في البنوك التجارية وشركات التمويل في ماليزيا جدول رقم (13).¹

2004	2003	2002	2001	2000	البنوك والمؤسسات
					البنوك التجارية
					والودائع الثابتة
3.00	3.00	3.20	3.21	3.48	3 أشهر
3.70	3.70	4.00	4.00	4.24	12 شهرا

¹ تقرير البنك المركزي الماليزي (Annual report Bank Negara Malaysia 2005)، الملحق، ص44.

1.58	1.86	2.12	2.28	2.72	الودائع الادخارية
					شركات التمويل
					الودائع الثابتة
3.00	3.00	3.20	3.22	3.52	3 أشهر
3.70	3.68	4.00	4.01	4.27	12 شهرا
1.98	2.18	2.65	2.94	3.44	الودائع الادخارية

ومما يُلفت النظر أيضاً ارتفاع نسبة القروض الاستهلاكية في المصارف الإسلامية، حيث ارتفعت من 8.42% إلى 30.21% بين سنة 2001 إلى 2005، بينما ضلت المضاربة والمشاركة لا تتجاوز نسبة 0.5% من إجمالي التمويل،¹ فضلاً عن أن المصارف الإسلامية فاقت نسبة القروض الاستهلاكية فيها نسبتها في المصارف التجارية، إذ تراوحت نسبة القروض الاستهلاكية في المصارف التجارية الماليزية بين 6.4% إلى 15.3% بين سنتي 2000 و2004.² ومما يمكن ذكره أيضاً أن الودائع الاستثمارية فيما يسمى بالبرامج الإسلامية وعلى تراجعها إلا أن النسبة كانت مقبولة وتبشر بالخير، فقد تراوحت نسبة الودائع بين 71% و50%.

خاتمة

بناءً على ما جاء في الصفحات السابقة من بيانات وتحليل، نخلص إلى القول إن القروض الاستهلاكية تؤثر سلباً في الودائع الادخارية والاستثمارية، والتي هي الشريان الذي يمد تلك المصارف لتقوم بعملها الواسطي. وبما أن المصارف الإسلامية في حقيقتها مصارف استثمارية تعمل على جمع المدخرات لدى أصحاب الفوائض المالية لتمول المستثمرين أصحاب العجز المالي من أجل دعم الاستثمار الحقيقي القائم على

¹ النظام المالي الإسلامي، مرجع سابق، ص25، و43، و64.

² تقرير البنك المركزي الماليزي (Report Annual Bank Negara 2005)، ملحق، ص48.

إنشاء المشاريع المنتجة، فهي محتاجة لأكبر قدر من هذه الودائع التي تعينها على أداء مهامها، خصوصاً أنها عموماً لم تنجح في دعم الاستثمار طويل الأجل، والذي يحتاج إلى الودائع الاستثمارية، لذا يوصى البحث المصارف الإسلامية بتقليل تمويل القطاعات الاستهلاكية، ونشر الوعي الادخاري، من أجل استثمار طويل المدى في المجالات الإنتاجية الحيوية يحقق لنا الاستقلال الاقتصادي.

References:

المراجع:

- ‘Abd al-Mun‘im, Muḥammad, & Kamāl, Yūsuf, *Uṣūl al-Iqtisād al-Islāmī* (Jeddah: Dār al-Bayān al-‘Arabī, 1st edition, 1986).
- Abū Sulaymān, ‘Abd al-Wahhab, “Biṭāqat al-Mua‘āmalāt al-Māliyyah”, *Majjalat Majma‘ al-Fiqh al-Islāmī*, No. 10, 1418/1998.
- Abū Zayd, Bakr, *Biṭāqat al-I’timān Haqīqatuhā al-Bankiyyah wa Ahkāmuhā al-Shar‘iyyah* (Beirut: Muassasat al-Risālah, 1st edition, 1416/1996).
- Aḥmad, Ibn Hanbal, *Musnad al-Imām Aḥmad* (Cairo: Muassasat al-Qurṭubah, no date).
- Al-Ḥarbī, Mubārak, “Baḥṡ Biṭāqat al-I’timān”, paper presented in *Mu’tamar al-A‘māl al-Maṣrafiyyah al-Ilktrūniyyah bayna al-Sharī‘ah wa al-Qānūn. Ghurfah al-Tijāriyyah wa al-Šinā‘iyyah*, Dubai, 11 Rabī‘ al-Awwal 1424/2003.
- Al-Mūsāwī, Muḥammad ‘Alī, “al- Biṭāqat al-I’timāniyyah”, paper presented in *Mu’tamar al-A‘māl al-Maṣrafiyyah al-Ilktrūniyyah bayna al-Sharī‘ah wa al-Qānūn. Ghurfah al-Tijāriyyah wa al-Šinā‘iyyah*, Dubai, 11 Rabī‘ al-Awwal 1424/2003.
- Al-Qarrī, ‘Alī, “Āfāq Jadīdah fī al-Maṣrafiyyah al-Islāmiyyah”, *Ḥawliyyat al-Barakah*, 1st edition, No. 5, October, 2003.
- Al-Sibā‘ī, Shukrī, *al-Wasiṡ fī al-Qānūn al-Tijārī al-Maghribī al-Muqārīn* (Rabat: Maktabat al-Ma‘ārif, 2nd edition, 1403/1983).
- Al-Sa‘īdī, ‘Abdullah, *al-Ribā fī al-Mua‘āmalāt al-Māliyyah al-Mu‘āširah* (al-Riyadh: Dār al-Ṭaibah, 2nd edition, 1421/2000).
- Al-Tirmidhī, *Sunan al-Tirmidzī* (Beirut: Dār Iḥya’ al-Turāth al-‘Arabī, no date).
- Annual Reports*, Bank Negara Malaysia, years: 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1999, 2002, 2003, 2004, 2005.
- Chapra, Umar Muḥammad, *Al-Islām wa al-Taḥaddī al-Iqtisādī*, trans. Muḥammad al-Samhūrī (Amman: IIIT, 1st edition, 1416/1996).
- Hasanayn, Fayyadh ‘Abd al-Mun‘im, “al-‘Awāiq wa al-Akhtā’ fī A‘māl al-Maṣārif al-Islāmiyyah”, in *Proceedings of Dawr al-Muassasāt al-Maṣrafiyyah fī al-Istithmār wa al-Tanmiyah*, Šafar 1423, May 2002, Kulliyat al-Šarī‘ah wa al-

- Dirāsāt al-Islāmiyyah, bi al-Ta‘āwun ma‘a Maṣrif al-Shāriqah & Bank Dubai al-Islāmī & Maṣrif Abū Zabī al-Islāmī.
- Jastinah, Duwaysh, al-Qarrī, Muḥammad Najāt Allāh, Taṭbīq al-Qawānīn al-Mustamaddah min al-Ṣharī‘ah al-Islāmiyyah ‘alā al-Maṣārif al-Islāmiyyah (Jeddah: King Abdul Azīz University – Markaz al-Nashr al-‘Ilmī, 1st edition, 1419/1998).
- Kamāl, Nazīh, “Biṭāqat al-I’timān Ghayr al-Mughattāh”, *Majjalat Majma‘ al-Fiqh al-Islāmī*, No. 12.
- Kamāl, Yūsuf, *al-Maṣrafiyyah al-Islāmiyyah, al-Asās al-Fikrī* (Cairo: Dār al-Nashr li al-Jāmi‘āt al-Miṣriyyah, 1st edition, 1416/1996).
- Kamāl, Yūsuf, *Kayfa Nufakkir Istrātījiyyan* (Cairo: Dār al-Tawzī‘ wa al-Nashr al-Islāmiyyah, no date).
- Lester C. Thurow, (*Head to Head*) *al-Ṣirā‘ ‘ala al-Qimmah Mustaqbal al-Munāfasah al-Iqtisādiyyah bayna Amrikā wa al-Yābān*, trans. Aḥmad Fuād (Kuwait: ‘Ālam al-Ma‘rifah, No 204, December 1995).
- Mājid, Ḍiyā’, *al-Taḥlīl al-Iqtisādī al-Islāmī* (Alexandria: Muassasāt Shabāb al-Jāmi‘ah).
- Nadīm al-Ḥaqq, ‘Abbās Mīrākhūr, “al-Sulūk al-Iddikhārī fi Nizām Iqtisādī Khālīn min al-Fāidah al-Thābitah”, *Majallat Jāmi‘at al-Malik ‘Abd al-‘Azīz lī al-Iqtisād al-Islāmī*, No. 4, 1412/1992.
- Ṣiddīqī, Muḥammad Najāt Allāh, Buhūth fi Nizām al-Maṣrafi al-Islāmī, Jāmi‘at al-Malik ‘Abd al-‘Azīz, 1st edition, 2003.
- Yusrī, ‘Abd al-Raḥmān, “Dawr al-Bunūk al-Islāmiyyah fi Tanmiyat al-Iqtisādiyyah”, *Majallat al-Iqtisād al-Islāmī*, Dubai, No 292.
- _____, *Dirāsāt fi ‘Ilm al-Iqtisād al-Islāmī* (Alexandria: Dār al-Jāmi‘āt al-Miṣriyyah, 1st edition, 1988).

